تقرير لـ«الأمناء» يسلط الضوء على أهمية عودة عجلة التعليم ومبادرة محافظ العاصمة عدن لحل مشكلة إضراب المعلمين وموقف الأخير من المبادرة..

لملس يرمي الكرة في ملعب نقابة المعلمين

«الأمناء» تقرير خاص:

أصبحت قضية المعلمين الشغل الشاغل للجميع، لا سيما وأن الأمر أصبح بين خيارين صعبين، فمن ناحية يعاني الطلاب والطالبات بسبب توقف الدراسة بفعل إضراب المعلمين، ومن ناحية أخرى يعاني المعلمون من الظروف الصعبة المحيطة بهم بسبب توقف المرتبات منذ سنوات.

عرض محافظ عدن على نقابة المعلمين

وبعد نحو شهر من توقف العملية التعليمية في العاصمة عدن جراء إضراب المعلمين عن التدريس في المدارس الحكومية، نتيجة تأخر معالجة أوضاعهم وتلبية مطالبهم، مصادر تعليمية تكشف عن بوادر طيبة يجري الترتيب لها، من شأنها أن تُحدث انفراجة وتؤدي لاستئناف العملية التعليمة مطلع الأسبوع المقبل.

وأشارت المصادر التعليمية إلى أن هناك مبادرة وعرض موضوعي قدمه وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن، على نقابة المعلمين بعدن، يضمن صرف العلاوات المقررة لجميع المعلمين في العاصمة عدن والذي يزيد عددهم عن 10 ألف معلم وإداري تربوي بموجب الكشوفات التي أعدتها الخدمة المدنية، خلال 72 ساعة حال إعلان النقابة رفع الإضراب، إضافة إلى ضمان انتظام عملية الصرف شهريا في حال تأخر إطلاق العلاوات من وزارة المالية والبنك المركزي.

وبحسب المصادر فإن السلطة المحلية تعهدت بالحرص والعمل على تحريك ومتابعة مستحقات طبيعة العمل للمعلمين الذين تم توظيفهم العام 2011م، وبذل كافة الجهود لاعتمادها وتسريع إطلاقها من قبل الجهات الحكومية.

لملس استجاب.. فماذا يكون رد المعلم؟

وقال سياسيون أن وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن أحمد لملس استجاب لمطالب المعلمين.

وتساءلوا عن رد المعلمين حيال هذه المبادرة من المحافظ لملس.

موقف المعلمين

وقالت مصادر خاصة إن المعلمين يواجهون إشكالية انقطاع مرتباتهم وعلاوتهم منذ سنوات عديدة.

واعتبرت المصادر أن مبادرة محافظ عدن تحترم وتقدر الظرف، ولكنها شملت المعلمين في عدن، في حين ان المعلمين في محافظات الجنوب الباقية سيظل حالهم كما هو دون أي تدخل، مشيرةً إلى أن نقابة المعلمين تتحدث باسم كافة محافظات الجنوب، ما يعني أن القبول بالمبادرة تغافل لمعلمي محافظات الجنوب الباقية.

ولم تفصح المصادر عن الرد الرسمي من المعلمين عن مبادرة لملس.

عدن تبحث عن التعليم.. فكيف السبيل لذلك؟

بدورهم، أكد متابعون للشأن التعليمي انه من الضروري استمرار العملية التعليمة باي طريقة كانت.

وقالوا إن استمرار العملية التعليمة من شأنه مساعدة الأجيال على التقدم.

أين دور الحكومة؟ ولماذا تلتزم الصمت؟

فيما استغرب سياسيون من صمت حكومة المناصفة عن قضية المعلمين، وكأنها لا تعنيهم.

وتساءلوا عن دور حكومة المناصفة حيال قضية المعلمين وإضرابهم، معتبرين صمتها تخاذلا كبيرا ضد المعلمين والأجيال الجنوبية.

ارتياح

وقال مدير مكتب إعلام العاصمة عدن هدى الكازمي: "سجلت مبادرة معالي وزير الدولة محافظ العاصمة عدن ارتياحا كبيرا في أوساط المجتمع في عدن بصرف 156 مليون ريال شهريا للمعلم والمعلمة كاستحقاق، لينهي أزمة كبيرة ربما كادت تمتد طويلا لولا تدخله ووضعه معالجة سريعة قطعت دابر الإضراب".

وأضافت: «طلابنا يحصلون على أعلى المراكز ومدارسنا مغلقة بسبب الإضراب العام، وهذا لعدم حصول المعلمين على حقوقهم المكفولة لهم، فأكثر من شهر وطلابنا بلا تعليم وللعام الثالث على التوالي، فلو الحكومة والسلطة المحلية تنازلت عن جزء يسير من ميزانيتها أكانت عامة أو شخصية سيكون حال معلمينا أفضل اليوم".

بدوره، قال رئيس التحرير صحيفة وموقع عدن تايم عيدروس باحشوان: "حديث وزير الدولة محافظ عدن الأستاذ أحمد حامد لملس في اجتماع مع نقابة المعلمين الجنوبيين خطوة وإجراء غير مسبوق لمسؤول همه مصلحة الأبناء وانتظام تعليمهم وتربيتهم في المدارس وإحقاق للمعلم (في المدرسة) حسب

تأكيده مرتين بأن الصرف وفق كشف المالية والخدمة المدنية اعتبارا من هذا الشهر".

وأضاف: «وسجلت مبادرة المحافظ لملس ارتياحًا كبيرًا في أوساط المجتمع في عدن بصرف 156 مليون ريال شهريا للمعلم والمعلمة كاستحقاق، لينهي أزمة كبيرة ربما كادت تمتد طويلا لولا تدخله ووضعه معالجة سريعة قطعت دابر الإضراب الذي قال عنه (الإضراب عن الحضور إلى المدرسة والامتناع عن التدريس، لكنه كان عصيانا عطل العملية التعليمية وأمات أولادنا)».

وتابع: «يبقى على نقابة المعلمين الجنوبيين ومكتب التربية ومدراء المدارس الحفاظ على هذه المبادرة من خلال التوجيه للمعلمين والمعلمات بانتظام دوامهم والحرص على العمل وفق ما تمليه عليه ضمائرهم ورسالتهم السامية التي يترتب عليها مستقبل البلاد ونماءها وتطورها".

فيما عبر المستشار القانوني، ورئيس منتدى الحريري والشعوي بالتواهي بالعاصمة عدن محمد عبدالمجيد الحريري عن شكره الجزيل وبالغ التقدير لجهود احمد حامد لملس وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن في الاجتماع بنقابة المعلمين والعمل على حل القضايا العالقة مع الحكومة، ومنها صرف استحقاقات العلاوات المقررة لجميع المعلمين بعدد (10 آلاف معلم وإداري وتربوي) من موازنة السلطة المحلية بالمحافظة بمبلغ (156 مليون ريال)، ويأتي ذلك كوفاء وتقدير من السلطة المحلية بالمحافظة لجهود التربويين والكوادر في التربية والتعليم بالمحافظة.

وأشاد الحريري بجهود مكتب التربية والتعليم بعدن وبالإدارات والمعلمين في كل مديريات الذين يعملون في ظل أوضاع صعبة للغاية حيث تحتشد اليوم المدارس بالطلاب بسبب الحرب وما جلبته من اضرار 8سنوات.

وأشاد أيضا بكل الخيرين وبنقابة المعلمين في تفهم أهمية استئناف الدراسة في جميع مدارس عدن، لما تمثل عدن من مكانة في وجدان الأمة وكمرجعية وتاريخ في الحياة التعليمية وأوجه الأنشطة العامة، وان علينا ان نجسد اليوم روح التلاحم الوطني لننطلق نحو المستقبل، مستندين بالتربية والتعليم واهمية توفير الظروف الإيجابية مثل حقوق المعلم وتطوير مستوى الاداء التعليمي والتربوي، حد تعبيره.

واختتم الحريري بالقول: "الجميع تابع نتائج الاجتماع ومخرجاته، وإننا في المنتدى كملتقى وطني جامع ومدني نشعر أنه حان الوقت بأهمية تعزيز الانتماء الوطني والعمل على بناء العلاقات الإنسانية وروح الحوار والاجماع الوطني ليعزز من علاقتنا مع بعض وانجاز المشروعات والأعمال نحو بناء الانسان والذي يجب أن يكون هدفنا جميعا اليوم".

الحل عند وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية

فيما قال الناشط السياسي عبدالقادر القاضي: "وصلتني عبر الواتس عدة رسائل من معلمين وتربويين افاضل يشرحون لي تفاصيل الإضراب ولماذا تم رفض حل الأخ المحافظ الذي طرح مؤخرا مطالبين مني تلخيص ما قالوه ليكون مطروحا أمام الرأي العام".

وأضاف: «إن الإضراب القائم لا يخص العاصمة عدن وحدها فقط كما قد يعتقد البعض بل هو إضراب يشمل جميع محافظات الجنوب من عدن إلى المهرة". مشيرا إلى أنهم "أقروا أن حل مشكلة مرتباتهم تفوق قدرة وإمكانيات المحافظ على إيجاد حل شامل لها مع أنه يحاول كل مرة أن يجد الحلول ويشكر له ذلك إلا أن مشكلتهم حلها يكمن في وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية بشكل مباشر وهما الوزارتان المعنيتان بحلها".

وتابع: «المشكلة متشعبة ما بين إعادة هيكلة الرواتب وصرف المتأخر منها مع العلاوات المتأخرة والتي لها أكثر من 84 شهرا لم تصرف". مؤكدا أن "كل المعلمين منذ 2011م رواتبهم ما بين 54 – 60 ألف ريال وغالبيتها لم تصرف وأقدم المعلمين الذين من قبل 2011م رواتبهم لا تتجاوز -80 90 ألف ريال شهريا وأيضا منها ما هو متأخر منذ شهور لذلك إعادة هيكلة الأجور وتسويتها وصرف المتأخر منها هو المطلوب".

وأكمل: «ما بادر به الأخ محافظ العاصمة عدن مشكوراً من حل هو في الأخير يترجم واقعياً على شكل علاوة شهرية تصرف فوق المرتبات المذكورة أعلاه تتراوح ما بين -8 10 ألف ريال فقط لكل معلم دون التطرق لصرف المرتبات المتأخرة والعلاوات المستحقة وإضرابهم ليس هدفه هذا الأمر بقدر ما هدفه إعادة النظر بحجم وقيمة المرتبات الخاصة بالمعلمين وإعادة هيكلتها بشكل رئيسي مع صرف المتأخر منها مع علاوتها والتي تتجاوز الـ80 شهراً كونهم لا يملكون مصادر دخل أخرى وأنه لا يجب عليهم مد أيديهم لأولياء الأمور أو ابتزاز الطلاب مادياً لأجل تعليمهم".

وتابع: «يقول غالبية منهم أنهم حصلوا على وعود مسبقة بالحلول منذ سنتين وثلاث سنوات لكنها لم تجد طريقها للتنفيذ وتم خذلانها كون مفاتيح حل المشكلة معني بوزارتي المالية والخدمة المدنية أولا وثانيا وعاشرا وبشكل مباشر".

وقال: «إذا كان يوجد هناك رب أسرة لديه أطفال ومصاريف وإيجارات يستطيع العيش بمرتب لا يتجاوز الـ 60 – 80 ألف ريال شهرياً وفي غالبيته مرتبات منقطعة وعلاوات معدومة وعدم وجود أي مصادر أخرى للدخل كون المعلم لا يليق به أن يكون مبتذلاً أمام مجتمعه فليتقدم ليلومنا كمعلمين وما وصل إليه حالنا من تدنٍ غير مسبوق وغير مقبول".

وأضاف: «انتهت رسائلهم الصوتية والمقروءة المرسلة لي وبدوري قمت بتلخيص ونشر أهم ما وصلني من أكثر من معلم وتربوي في العاصمة عدن وها أنا أوفي بوعدي لهم بأن أنشر ما وصلني كما جاءني ولأي جهة حق الرد على ما جاء منهم من نقاط مذكورة أعلاه".

•لملس استجاب.. فماذا يكون رد المعلم؟

•عدن تبحث عن التعليم.. فكيف السبيل لذلك؟

•أين دور الحكومة؟ ولماذا تلتزم الصمت؟